

Distr.: General

16 March 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٧

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أولهاي (جيبوتي)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) التجارة والتنمية

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: 2، Room DC2-0750، Chief of the Official Records Editing Section, United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-22980

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) التجارة والتنمية (A/54/15)، الأجزاء من الأول إلى الخامس، A/54/94-S/1999/518، A/54/304، A/54/392، (A/54/529، A/54/486)

١ - السيد ريكوبيرو (الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال إنه يريد أن يطلع اللجنة على بعض ملاحظاته الشخصية حول المواضيع الرئيسية التي تحظى بالاهتمام، وبخاصة التطورات الأخيرة والتحديات التي ستظهر في الأشهر القادمة فيما يتعلق بالدورة العاشرة للأونكتاد، والأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، والتطورات الأخيرة في صندوق النقد الدولي.

٢ - ومضى قائلاً إن الدورة العاشرة للأونكتاد ستعقد في منطقة وفي بلد خاضا تجربة ناجحة في مجال التنمية ولكنهما أصبحا مركز زلزال مالي امتدت آثاره حتى وصلت أمريكا اللاتينية والاتحاد الروسي. ولئن كانت تلك المنطقة قد تغلبت على الأزمة وتشهد الآن انتعاشا قويا، فإن الدورة ينبغي أن تتيح فرصة لبلدان المنطقة وبلدان بقية العالم للنظر في أمر الطرق التي تمكن من التصدي للأزمات والتغلب عليها.

٣ - وأوضح أن تلك الدورة ستكون فرصة للتأمل على مستوى رفيع في تجربة التنمية كما مورست في العقود القليلة الأخيرة ولرسم خطة لطريق المستقبل. وستشتمل الدورة على عدد من الأحداث والأنشطة المبتكرة، ومن ذلك اجتماع مائدة مستديرة لرؤساء الدول والحكومات، واجتماع مائدة مستديرة سيزم رؤساء وكالات الأمم المتحدة الإنمائية؛ واجتماع مائدة مستديرة لكبار خبراء الاقتصاد في العالم حول آخر معطيات التفكير في نظرية التنمية. وستعقد مناقشة حول البعد الإقليمي، تم استعدادا لها دعوة جميع اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة إلى شرح كيفية تأثير التنمية على منطقة كل منها، كما دعي رؤساء كبرى الوكالات الاقتصادية والمالية إلى الدخول في حوار مع الوزراء.

٤ - وقال إن المأمول أن تقدم الدورة مساهمة قوية في الجمعية الألفية التي ستعقدها الأمم المتحدة: فقد طلب إلى جميع المتكلمين الرئيسيين أن يحضروا معهم وثيقة تقدم إلى الجمعية الألفية. ولن يتم السعي إلى الخروج بتوافق آراء معتمد؛ فواقع الأمر أن هذه الدورة يُنظر إليها على أنها فرصة للدخول في مناقشة، والمأمول أن تعمل مختلف النهج على إضاءة غوامض مسألة التنمية. فهذه المناقشة ستكون هي الأساس المتين الذي سيقام عليه صرح التنمية في المستقبل. ويمكن أن تحدد الدورة مسار تلك المناقشة كما يمكن أن تحدد المواضيع التي تدور حولها المناقشة في المستقبل فيما يتعلق بالتجارة والتنمية.

٥ - وتطرق إلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، فقال إن المنظمة والأونكتاد يقوم بينهما تعاون وثيق، وقد نظما في الآونة الأخيرة، بمساعدة من مركز التجارة الدولية، "أسبوع جنيف" لفائدة البلدان غير الممثلة في جنيف. وسيعمل المؤتمر الوزاري على تمهيد السبيل للمفاوضات التجارية، كما سيضع قواعد واضحة بشأن الأهداف، وسيكون ذلك من خلال إصدار إعلان سياتل الذي سيكون ملزما. وأمل

الأونكتاد أن يتناول ذلك الإعلان بصورة وافية نواحي القلق الذي يساور البلدان النامية. وينبغي أن يقرر المؤتمر الوزاري بوضوح أن تكون الدورة القادمة للمفاوضات التجارية هي "دورة التنمية".

٦ - وأشار إلى أن تغييرات بعيدة الأثر قد حدثت في مؤسسات بريتون وودز، التي أصبح مناط عملها الآن هو الحد من الفقر؛ والواقع أن مدير صندوق النقد الدولي وصف الفقر بأنه أكبر تهديد يواجه النظام بأسره، وهو ما يمثل تغيراً تاريخياً في النهج ستترتب عليه آثار في الأجل الطويل. ويتعين اتخاذ قرار بشأن الكيفية التي يتعين أن تقيّم بها جهود الحد من الفقر. والأونكتاد يشعر بقدر متواضع من الرضا بوحى من أن مواقف عديدة دأب لسنوات طويلة على الدفاع عنها بمفرده ولا من مجيب أصبحت أصدائها تتردد الآن في ما يدور في المنظمات الشقيقة من مناقشات.

٧ - وأعلن أن الأونكتاد يرحب بما أوجدته العولمة من فرص هائلة، وإن كان يرى أنه ينبغي توخي الحرص في الاستفادة من تلك الفرص، وذلك خاصة بإتباع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي والمضي على مراحل، فالمهم هو نوعية التكامل واستدامته لا نطاقه وكثافته وسرعته.

٨ - السيد بيتيت (رئيس مجلس التجارة والتنمية): قال إن تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة عشرة (A/54/15 (الجزء الأول)) يقدم معلومات عن سير الآليات الحكومية الدولية للأونكتاد. وقد تمخضت الدورة التنفيذية العشرون للمجلس (A/54/15 (الجزء الثاني)) عن اعتماد مشروع جدول أعمال للدورة العاشرة للأونكتاد، وركزت الدورة التنفيذية الحادية والعشرون (A/54/15 (الجزء الثالث)) على المساهمة من جانب الأونكتاد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي الدورة الثانية والعشرين (A/54/15 (الجزء الرابع)) أحاط المجلس علماً بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن تمويل تكاليف مشاركة خبراء البلدان النامية في اجتماعات الأونكتاد من الوفورات في الأموال التي خصصتها الجمعية العامة لهذا الغرض. وقال إن تزايد مشاركة خبراء البلدان النامية عمل على تقوية الحوار في الأونكتاد وأعرب عن الأمل في أن تتم الموافقة على تخصيص موارد إضافية لهذا الغرض.

٩ - وعرض تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والأربعين (A/54/15 (الجزء الخامس))، فقال إن المجلس درس مسألة الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي، مع التشديد على التجارة والنمو والتمويل الخارجي في البلدان النامية، وهو الموضوع الذي يتناوله أيضاً تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩. وقد تركزت المناقشة على منافع العولمة ومخاطرها، لا سيما من حيث تأثيرها على العلاقات التجارية المتعددة الأطراف والنظام المالي الدولي. ولقد شدد ممثلو البلدان النامية على عدم تكافؤ توزيع المنافع المتأتية من العولمة، وخطر تهيمش بلدان بعينها، والمسائل المتصلة بإدارة عملية العولمة وتنظيمها. وكان هناك اتفاق عريض على مزايا تحرير التجارة وقيام نظام تجاري متعدد الأطراف تحكمه القواعد. وفي هذا السياق، يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور هام في تحليل القيود التي تتعرض لها التنمية.

١٠ - وأضاف أن المجلس استعرض أيضا التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. وقد أعرب المجلس عن الأسف لأن تقرير عام ١٩٩٩ بشأن أقل البلدان نموا ليس متاحا بعد، واستعدادا للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، طلب إلى أمانة الأونكتاد أن تزيد مساعدتها لأقل البلدان نموا عن طريق الاضطلاع بعمل تحليلي لتسهيل وضع جدول أعمال إيجابي في المفاوضات التجارية، وعن طريق تقديم المساعدة التقنية لتقوية قدرتها على الدفاع عن مصالحها في المفاوضات المقبلة.

١١ - وذكر أن المجلس استعرض أيضا حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. ويعتقد المجلس أن المؤتمرين القادمين لمنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وعمليات استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية، والجمعية الألفية، والنظر على صعيد حكومي دولي رفيع المستوى في موضوع تمويل التنمية، من المتوقع أن تقدم جميعها مساهمات في عملية التحضير للمؤتمر الثالث.

١٢ - وأشار إلى أن المجلس اعتمد نتائج متفقا عليها بشأن الهياكل الأساسية للنقل والتجارة والقدرة التنافسية في أفريقيا، حدد فيها الافتقار إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية البشرية والمادية بوصفه العقبة الرئيسية التي تعترض النمو الدائم والتنمية المستدامة، لا سيما في قطاع النقل. كما استعرض أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها الأونكتاد وتلقى تقريرا عن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، التي يأمل أن تستمر.

١٣ - وقال إن المجلس نظر في اتخاذ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (A/54/529). وقد تيسرت مهمته بفضل تقرير الأمين العام للأونكتاد وتقرير الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية. وفيما سلم المجلس بأن تكاليف النقل الباهظة تمثل مشكلة، فقد لاحظ أن البلدان النامية غير الساحلية نجحت في التغلب على الحواجز غير المادية التي تعترض التجارة وذلك من خلال ترتيبات عقدتها مع بلدان المرور العابر المجاورة. ومع ذلك لا يزال الدعم المالي من المجتمع الدولي مطلوبا من أجل تحسين الهياكل الأساسية في تلك البلدان.

١٤ - ووجه الاهتمام إلى نتائج المشاورات المتعلقة باستعراض وسير أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسة المنافسة (A/54/15) (الجزء الخامس)، الفرع أولا دال ٤)، وأضاف أن المجلس يلتزم بتأييد الجمعية العامة للاتفاق الوارد موجزه في الفقرة ٧ (ج).

١٥ - وأخيرا، أعلن أن المجلس أنشأ لجنة جامعة مفتوحة باب العضوية لوضع النص الموضوعي السابق للمؤتمر. وقد أكملت اللجنة قراءة أولى لمشاريع النصوص المقدمة من مجموعة الـ ٧٧ والصين، وستبدأ النظر في تعديلات وصيغ مختلفة عديدة اقترحت؛ غير أنها لن تبدأ تناول المسائل المتعلقة بالتجارة قبل اختتام المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

١٦ - السيد باريباترا (تايلند): قال إن الدورة العاشرة للأونكتاد ستتناول جميع جوانب التنمية والعولمة وتضع نهجا جديدا للتعاون في مجال التنمية الدولية. وينبغي أن ينطوي هذا النهج على المشاركة ليس فقط من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وإنما أيضا من جانب المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وينبغي أن يكون هدفه هو تحقيق النمو والاستقرار والإنصاف في وقت واحد، بغية تيسير الإدماج التام للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وأعرب عن الأمل في أن تشارك في الدورة جميع البلدان والمنظمات على أرفع مستوى ممكن.

١٧ - وأضاف أن الدورة العاشرة للأونكتاد ستسبقها مناقشة مائدة مستديرة بين علماء اقتصاد بارزين حول استراتيجيات التنمية في القرن الحادي والعشرين، واجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى لرؤساء وكالات الأمم المتحدة حول مسائل التنمية والعولمة. وسيبدأ كل يوم بكلمة رئيسية يدلي بها متكلم مرموق. وسيعقد اجتماع خاص رفيع المستوى لرؤساء دول وحكومات البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو قبل اختتام المؤتمر. وسيكون هدفه هو مناقشة استراتيجيات إنمائية جديدة للنظام الاقتصادي الدولي. وستعقد بالتزامن مع الدورة العاشرة اجتماعات عديدة للمسؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وأعضاء القطاع الخاص. كما سيجري تنظيم معارض بشأن مواضيع القضاء على الفقر، وتكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد الطبيعية، بغية زيادة الوعي العام بالمسائل المثارة وتمكين بلدان الجنوب من تبادل الخبرات بشأن تلك المسائل.

١٨ - السيد وايات (الجماعة الأوروبية): قال إن المقاومة التي لقيتها التدابير الحمائية في ظل نظام تجارة متعدد الأطراف يقوم على الانفتاح واحترام القواعد قد ساعدت بلدانا عديدة على الانتعاش من الأزمة المالية الأخيرة. وفي هذا السياق، تساءل عن إمكانية قيام مزيد من التعاون ليس بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وحدهما وإنما أيضا مع مؤسسات بریتون وودز، من أجل كفالة أن يولي تحرير التجارة من القيود الاحتياجات الإنمائية الاعتبار بصورة أتم.

١٩ - السيد ريكوبيرو (الأمين العام للأونكتاد): قال إن التعاون بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية تعاون وثيق للغاية ويتخذ أشكالا منها الدراسات المشتركة والمشاورات المنتظمة بين رئيسي الهيئتين. وفي المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية طلب إلى الأونكتاد تحديدا تقديم مساهمات في مجالي الاستثمار والمنافسة، كما أنه يقوم بعمل دراسات لتزويد مداولات منظمة التجارة العالمية بالمعلومات في هذين المجالين. وبالإضافة إلى ذلك، يجري التنسيق بين اجتماعات المنظمة والأونكتاد تمكينا للممثلين من حضور كليهما.

٢٠ - وأشار إلى أن الأونكتاد بدأ قبل ثلاث سنوات برنامجا أصبح العماد الأساسي لأعماله، ألا وهو جدول الأعمال الإيجابي لمساعدة البلدان النامية على إتباع نهج واقعي واستباقي في المفاوضات المتعددة الأطراف. وواقع الأمر أنه حدث لأول مرة في التاريخ أن نسبة تربو على ٥٠ في المائة من المقترحات بشأن العملية التحضيرية في سياتل لمؤتمر منظمة التجارة العالمية قدمت من بلدان نامية. وسيقوم الأونكتاد، من خلال مصرفه للبيانات وبرنامج مشترك مع البنك الدولي، بتقديم إحصاءات وتحليلات وغير ذلك من المساهمات الفكرية للبلدان النامية أثناء عملية التفاوض. ومبادرة البرنامج الإيجابي تمول من الوفورات التي خصصتها الجمعية العامة

للأونكتاد. وفي عام ١٩٩٨، نظمت حلقات عمل إقليمية في جمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والجمهورية الدومينيكية بدعم حكومي من أجل مناقشة جدول الأعمال الإيجابي. وركزت حلقات العمل على المسائل العملية، من قبيل وضع مشروع لإعلان سياتل يأخذ في الاعتبار النواحي التي تثير قلق البلدان النامية، بما في ذلك مكافحة الإغراق، وتعريفات الذروة، والزراعة، والحواجز التقنية التي تعترض التجارة.

٢١ - وشدد على دور الأونكتاد كمؤسسة عمادها المعرفة. وفي هذا الصدد، أشار إلى قيام الأونكتاد بنشر "تقرير الاستثمار العالمي" وسلسلة من الدراسات يتناول كل منها جانبا بعينه من جوانب المفاوضات، سيجري تجميعها في النهاية في شكل دائرة معارف. وبرنامج الأونكتاد الطويل الأجل للتدريب يشمل الدبلوماسية التجارية ومقررا دراسيا وضع حديثا بشأن مفاوضات الاستثمار؛ كما يقدم الأونكتاد التدريب للبلدان النامية بشأن إدارة الديون الأجنبية. وهو يتعاون في جميع أنشطته مع منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومركز التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي.

٢٢ - السيد كاباتولان (الفلبين): قال إن وفده ولئن كان يرحب بأن بعض البلدان النامية التي تأثرت بالأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧ قد قطعت شوطا بعيدا في الانتعاش من تلك الأزمة، ربما نتيجة لفتح أسواقها ونبذ الحماية، فإن بلدانا نامية عديدة تعتمد على الزراعة لتحقيق نموها الاقتصادي تواجه منافسة غير منصفة من السلع الأساسية الزراعية التي تتلقى إعانات باهظة في البلدان الصناعية. وفي هذا الشأن، تساءل إن كان في استطاعة الأونكتاد أن يفعل شيئا من أجل اتخاذ إجراء عملي ومبكر في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية والدورة العاشرة للأونكتاد لمعالجة الاهتمامات الحيوية للبلدان النامية.

٢٣ - السيد أولانيان (المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية): رحب بالقرار الذي اتخذته صندوق النقد الدولي بوضع مسألة القضاء على الفقر في صميم سياساته. وتساءل عن الآثار التي تترتب في الأجل الطويل على سياسات الصندوق لمشاركته في التصدي لمسائل القضاء على الفقر، وعن الكيفية التي تستطيع بها البلدان النامية أن تشارك بنشاط في المناقشات التي تدور في سياتل حول المسائل المحورية للتنمية.

٢٤ - السيد تالبوت (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فطلب من الأمين العام للأونكتاد أن يبدى رأيه بشأن دور الأونكتاد في عملية تمويل التنمية وبشأن مساهماته في المناقشة العالمية حول التنمية.

٢٥ - السيدة فهمي (مصر): قالت إن مصر تتوقع الكثير من الدورة العاشرة للأونكتاد، والتمست رأي الأمين العام للأونكتاد بشأن الاستعراض الختامي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وتساءلت عما إذا كان من المزمع إجراء أية مفاوضات على مستوى مجلس التجارة والتنمية في العام القادم. وأضافت أنه ينبغي للأونكتاد في دورته القادمة أن ينظر في مسائل التنمية بأوسع معانيها، على أن يمتد ذلك من اتفاقات التجارة والمنسوجات التي أبرمت بالفعل، إلى المعاملة التفضيلية لصادرات البلدان النامية. كما ينبغي له أن يوضح الصلة الوثيقة بين التنمية والتجارة وصلاتهما المباشرة بالقضاء على الفقر وضمان النهوض بالمرأة. وتساءلت عما

إذا كان هناك اختلاف بين ولاية الأونكتاد وولاية منظمة التجارة العالمية، وعن دور الأونكتاد في تحديد سياسات طويلة الأجل أثناء القرن القادم.

٢٦ - السيد موجوكوف (بيلاروس): قال إن منظمة التجارة العالمية ولئن كانت لا تضم في عضويتها جميع دول العالم، فإن قراراتها تؤثر على كل الدول. ولذلك تساءل عما إذا كان من المتوخى إيجاد جهاز للمشاورات لتمكين الدول التي ليست أعضاء في المنظمة من التعليق على نتائج الاجتماع الوزاري للمنظمة قبل الدورة العاشرة للأونكتاد.

٢٧ - السيدة فارغاس (كوستاريكا): أشارت إلى أهمية الاستثمار في تنمية الموارد البشرية لكفالة التنمية المستدامة، وقالت إنه يتبين من التعامل مع الناس الذين يعيشون في فقر مدقع أن قلة احترامهم لأنفسهم تجعلهم ينفرون من قبول التحديات. وينبغي في جميع التحليلات التي تتصل بجهود القضاء على الفقر أن تأخذ العنصر البشري في الاعتبار. وربما يكون ذلك هو الخطوة الأولى في تحقيق التنمية التي ينشدها الكل بتلهف.

٢٨ - السيد ريكوبيرو (الأمين العام للأونكتاد): قال إن هناك عدة أفكار مطروحة حول ما يمكن تحقيقه في سياطل من حيث النتائج الفورية. ومن تلك الأفكار فكرة تنادي بفتح باب الوصول الحر إلى الأسواق أمام أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٨، وهو ما ينطوي على إلغاء التعريفات والحواجز بالنسبة لصادراتها. ومن الأفكار الأخرى جعل المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة تعهدا ملزما، والإسراع بخطى التحرر من القيود في مجال المنسوجات. وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر كعنصر عام من سياسات مؤسسات بريتون وودز المتعلقة بالإقراض، قال إنه سيكون من الشيق مناقشة طرق تقييم جهود القضاء على الفقر التي تبذلها البلدان فرادى. على أن المعايير التي تتبع في هذا الشأن يجب أن توزن بميزان دقيق.

٢٩ - وأضاف أنه ينبغي للبلدان النامية أن تتخذ موقفا استباقيا في سياطل وأن تشكل إئتلافات، حيث أن للقوة وزنها. وستكون القوة في سياطل هي قوة السوق. ومن شأن الإئتلافات أن تخلق أسواقا كبيرة. وبوسع الأونكتاد أن يساهم بالكثير في المناقشة حول تمويل التنمية حيث أنه الجهة التي تتولى في الأمم المتحدة تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل النقد والمالية والاستثمار. ومن الأمور التي تشير لديه قلقا خاصا أن المناقشات حول الهيكل المالي الجديد قد تناولت حتى الآن نواحي القلق الذي يخالج ٢٩ سوقا جديدة تتمتع أصلا بالقدرة على الوصول إلى السوق العالمية، ولكنها لم تتناول نواحي القلق الذي يخالج ١٤٠ بلدا لا تشكل جزءا من تلك الأسواق الجديدة. ومن المرامي الأولى للأونكتاد في هذا الشأن العمل على فتح الطريق أمام مصالح المجموعة الأخيرة من البلدان.

٣٠ - وأشار إلى أن الأونكتاد قدم مساهمات ضخمة في برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات. وقد نشر في الآونة الأخيرة تقريرا من ٢٠ صفحة يورد ما يقوم به من أنشطة في هذا الشأن. ففي مجال التجارة، مثلا، يداوم الأونكتاد العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، كما نظم حلقات عمل مشتركة لإعداد البلدان للمفاوضات على كل من الصعيد الإقليمي والصعيد الوطني. وقد وجه الانتباه أيضا إلى فرص الاستثمار في أفريقيا. والواقع أن استثمارات عديدة في أفريقيا كان لها عائد أعلى من عائد

الاستثمارات في مناطق أخرى، رغم السمعة غير المشجعة لأفريقيا في هذا المجال. ومن المجالات التي يمكن أن تتحقق فيها نتائج فورية المجال المتصل بالبلدان التي تتسم بأن صافي معاملاتها في مجال الأغذية هو الاستيراد. ويمكن مناقشة تلك المسألة في سياطل بغية جعل الوعد الذي يبذل لتلك البلدان وعدا ملزما وقابلا للتنفيذ.

٣١ - وذكر أن الأونكتاد نظم في الآونة الأخيرة اجتماعا بالغ الأهمية حول التجارة كأداة للنهوض بالمرأة، ويبين التقرير عن ذلك الاجتماع طرقا عملية لإشراك النساء اللاتي يزاولن الأعمال الحرة في تشجيع التجارة، لا سيما في البلدان الفقيرة. وفيما يتعلق بتعميم النظام عالميا، أواماً إلى أن من النتائج الفورية التي يمكن أن تترتب على المؤتمر الوزاري الثالث أن يتم إيجاد سبيل سريع لقبول أقل البلدان نمواً في عضوية منظمة التجارة العالمية. وقال إن عشرين بلداً من أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ لم تنضم بعد إلى عضوية المنظمة. وينبغي أن يسمح للبلدان الأخرى التي شرعت بالفعل في عملية الانضمام بأن تشارك في المفاوضات وبالانضمام إلى المنظمة من خلال المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف.

٣٢ - وأعلن أنه يوافق ممثلة كوستاريكا في أنه من الأهمية بمكان أن يراعى في مكافحة الفقر عنصر احترام الذات. ومن الأدوات التي يمكن أن تستخدم في هذا الشأن القروض الصغيرة إذ أنها تمكن الناس من إقامة مشاريعهم التجارية الصغيرة. وفي هذا الشأن، فقد حاول الأونكتاد، بمساعدة لكسمبورغ، إنشاء سوق للاستثمارات الخاصة بمشاركة من كبرى المصارف الدولية. ومعظم مصارف القروض الصغيرة يعتمد على التمويل، وقد حاول الأونكتاد تهيئة الأحوال اللازمة لتوظيف استثمارات جذابة من الناحية التجارية في تقديم القروض الصغيرة. ولم تبق إلا مشكلة واحدة هي مشكلة التكاليف الإدارية التي ينطوي عليها مثل ذلك المشروع.

٣٣ - السيد بيتيت (رئيس مجلس التجارة والتنمية): قال إنه تم إنشاء آلية لتمكين الدول غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من التعليق على نتائج اجتماع سياطل. أما الأعمال التحضيرية لبانكوك فستتوقف إلى حد كبير على ما يحدث في سياطل، إنجازاً أو تقاعساً.

٣٤ - وتعقيباً على التعليق الذي أدلى به ممثل الفلبين، أشار إلى أنه ينبغي تجنب المبالغة في التبسيط فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن وضع مشروع لإعلان سياطل الوزاري. فالإعانات التي تقدم للمزارع في البلدان المصنعة ترمي في الغالب إلى الحد من إنتاج تلك البلدان لإفساح المجال لإنتاج البلدان النامية، مع ضمان دخل كاف للمزارعين. والمفاوضات أوسع وأكثر تشابكاً من ذلك الجانب بمفرده.

٣٥ - ووصف القروض الصغيرة بأنها وسيلة رائعة للتنمية تساعد على تحسين الأحوال المعيشية للناس. وينبغي تشجيع الأونكتاد على الاستمرار في أعماله وصلها في هذا المجال. وأعرب عن الأمل في أن يتم تناول هذه المسألة في مؤتمر بانكوك. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

— — — — —